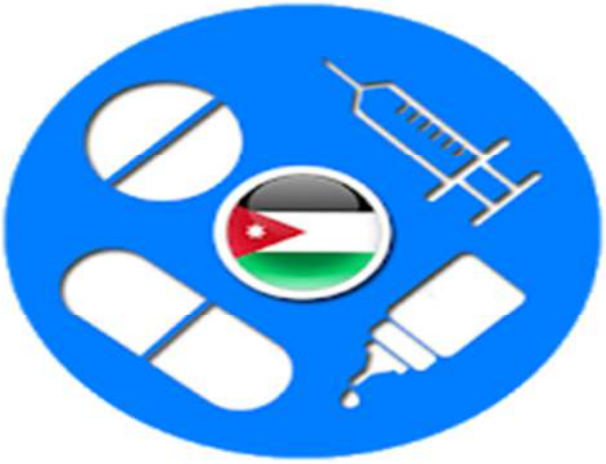

قطاع الأدوية في الأردن

من منظور اقتصادي

ورقة عمل بحثية

تناولت معلومات عامة عن واقع قطاع الادوية في الاردن، واثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني وتحديداً جانب المشتريات الحكومية

اعـداد:

مديرية شراء الأدوية والأمصال والمطاعيم

قسم المعلومات والأمن الدوائي والمتابعة

بسمة المطلق

٢٠٢٠/١/٢٠

مقدمة

يعتبر الأردن من البلدان الرائدة في العالم العربي في قطاع الأدوية. فقد نما هذا القطاع نمواً كبيراً منذ أن تأسس أول مصنع أدوية أردني في عام ١٩٦٢، وكان هذا النمو ملحوظاً بدليل وجود ٢٠ شركة مصنعة للأدوية في الوقت الحالي، ويمثل قطاع الصناعة الدوائية في الأردن أحد أهم روافع الإقتصاد الوطني وعلامة مشرقة على طريق تطور وازدهار الاردن، إذ يحتل مكانة مرموقة ويتمتع بسمعة رفيعة على الصعيدين المحلي والخارجي ويسهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي، ويُشغّل قطاع الصناعة الدوائية ما لا يقل عن سبعة آلاف موظف[١] تشكل نسبة الإناث حوالي ٢٢% منهم، ويعد الاردن الدولة العربية الوحيدة التي تصدر ادوية اكثر مما تستورد إذ أصبحت منتجات هذا القطاع تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات الوطنية في عام ٢٠١٩.

وقد حظي قطاع الأدوية في الأردن بامتيازات من الحكومة، ومنها ميزة الامتيازات الجمركية وميزة الأفضلية السعرية للمنتجات المحلية، وكذلك التشجيع على عقد الإتفاقيات الخاصة بحقوق الترخيص للتصنيع والتسويق بين شركات الأدوية متعددة الجنسيات والشركات المحلية فتأتي معظم الواردات الدوائية من أوروبا، تلك التي لا يغطيها الإنتاج المحلي. وبالرغم من جميع هذه الامتيازات إلا أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات مرتبطة بالتكاليف وقيود التنافسية ومحددات الأبحاث والدراسات الدوائية في الأردن.

وفي الأردن ينفق القطاع الصحي ما نسبته ٢٨% على الأدوية في كلا القطاعين العام والخاص، إلا أنها في القطاع العام أقل نظراً لوجود دائرة في الجهاز الحكومي وهي **دائرة المشتريات الحكومية** والتي تُعنى بطرح عطاءات موحدة للأدوية لجميع جهات القطاع الصحي العام والمستشفيات الجامعية مما أسهم في ضبط الكلف العلاجية وتحقيق أسعار تنافسية ضمن مواصفات الجودة المطلوبة وتحقيق الأمن الدوائي في القطاع العام، إذ تمكّنت هذه الدائرة من تزويد احتياجات القطاع العام من الأدوية المطلوبة بما لا يقل عن ٩٠%. وبالرغم من أن حجم الكميات المطلوبة من الأدوية تزداد عاماً بعد عام لما تعانيه المملكة من ظروف اقتصادية وسياسية مرتبطة باللجوء السوري والنزاعات في الاقليم المحيط، إلا أنها استطاعت تحقيق وفورات اقتصادية حقيقية على الخزينة العامة.

[١] بيانات التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ٢٠١٨، دائرة الاحصاءات العامة

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
١.	مؤشرات مختارة للاقتصاد الوطني في الأردن	٣-٤
٢.	واقع الانفاق الصحي في الاردن	٥-٦
٣.	سوق الدواء ودوره في الاقتصاد الأردني	٧-١١
٤.	شركات ومستودعات الأدوية في الأردن	١٢
٥.	مشتريات الأدوية في القطاع الحكومي	١٣
٦.	كميات شراء الادوية وأثرها على الأسعار في المشتريات الحكومية والوفورات الاقتصادية المباشرة على الاقتصاد الوطني على مدار الأعوام ٢٠١١-٢٠١٩	١٤
	أولاً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الأولى (٢٠١١-٢٠١٣):	١٥-١٦
	ثانياً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٦):	١٧-١٨
	ثالثاً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الثالثة (٢٠١٧-٢٠١٩):	١٩-٢٠

مؤشرات مختارة للاقتصاد الوطني في الأردن

يعتبر الأردن من الدول ذات الدخل فوق المتوسط (upper middle-income country)، وبعدد سكان وصل إلى ١٠.٥ مليون نسمة لغاية نهاية عام ٢٠١٩، حيث ارتفع نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الاجمالي من ٤١٣٦ دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٤٢٢٨ في عام ليضع الأردن في المرتبة (٢٥) على مستوى قارة آسيا والمرتبة (١١٤) عالمياً (World bank/IMF)، ويوضح الشكل رقم (١) معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي التي استقرت على ٢% تقريباً بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وانخفاض معدل التضخم إلى ٠.٣% في عام ٢٠١٩.

الشكل (١): معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الثابتة، ومعدلات التضخم في الأردن للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٩

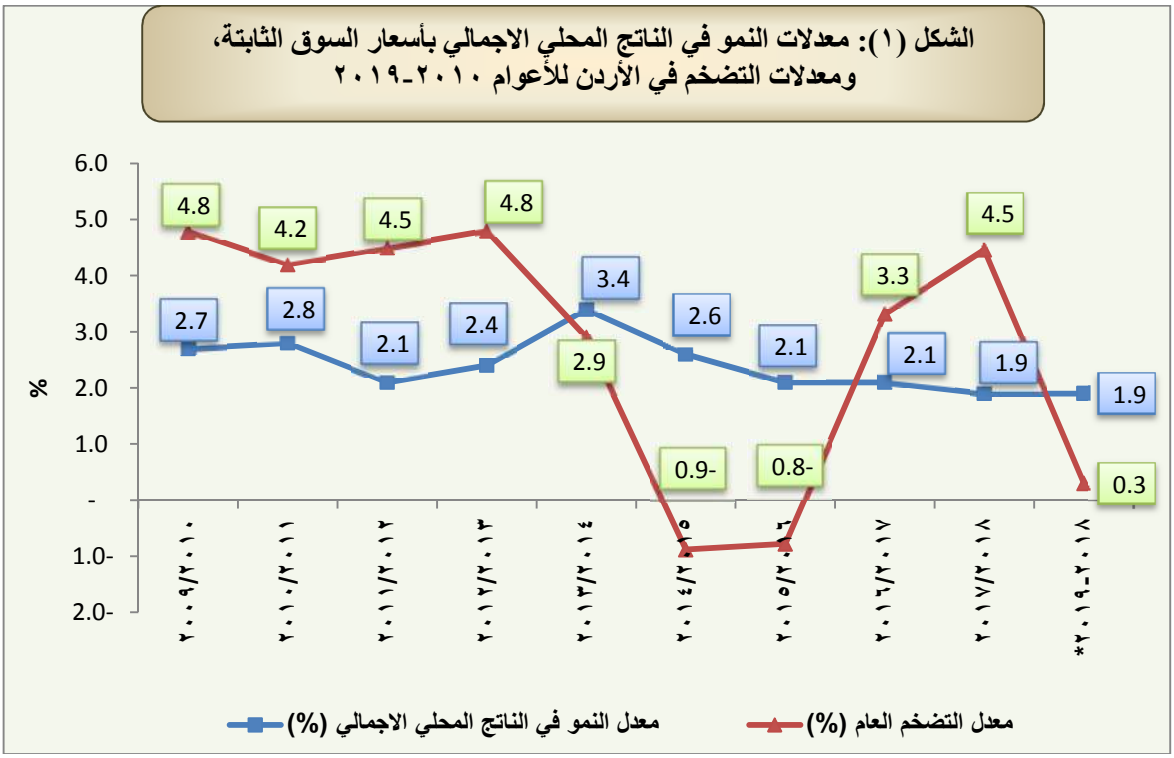

*أرقام أولية/ دائرة الاحصاءات العامة

ومن حيث النمو في الناتج المحلي الاجمالي فيعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية من أكثر القطاعات حسب النشاط الاقتصادي مساهمةً في الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاع خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال، ويبين الشكل رقم (٢) نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الاجمالي على مدار الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٨، ومن أهم هذه الصناعات هي صناعة الأدوية والمنتجات والمستحضرات الدوائية والكيميائية والتي سيتم التطرق لها لاحقاً في هذه الورقة البحثية.

الشكل (٢): نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٨

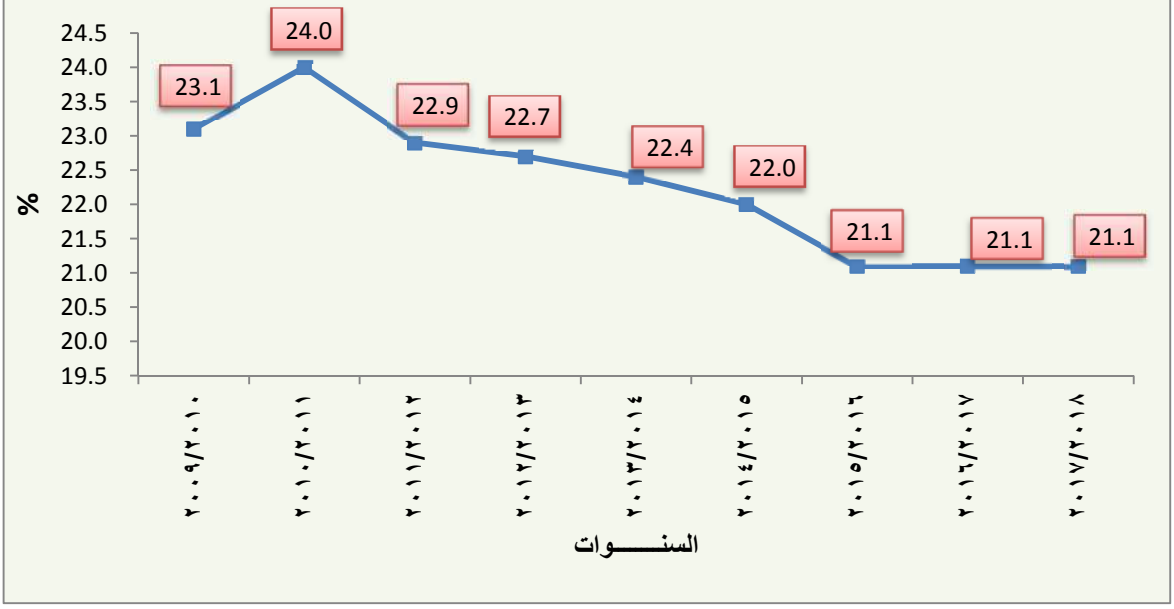

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ البنك المركزي الأردني.

واقع الانفاق الصحي في الاردن

لقد شهد الأردن تطورات ملحوظة في القطاع الصحي في الآونة الأخيرة، وتولي الحكومة الأردنية هذا القطاع تحديدً اهتماماً كبيراً، إذ بلغ ما ينفقه الأردن على الرعاية الصحية حوالي ٢.٦ مليار دينار أردني في عام ٢٠١٧ وبارتفاع ملحوظ على مدار العشر سنوات الاخيرة (الشكل (٣))، وقد بلغت نسبة الانفاق الصحي من اجمالي الناتج الاجمالي المحلي (GDP) ما نسبته ٨.٩% في عام ٢٠١٧ وهي بالمتوسط العام توازي ما تنفقه دول متقدمة كما هو الحال في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الشكل (٤).

الشكل (٣): إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية، واجمالي الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الأردن للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧

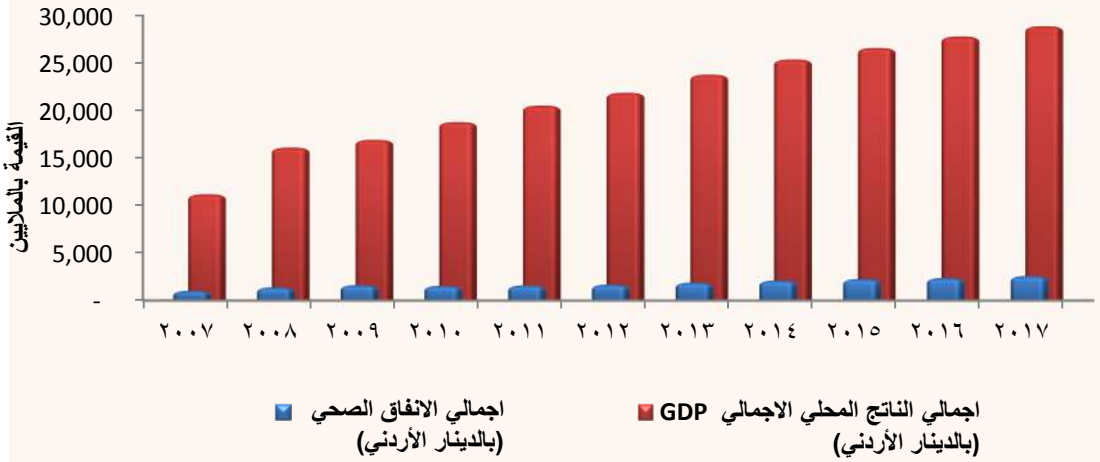

الشكل (٤): إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧

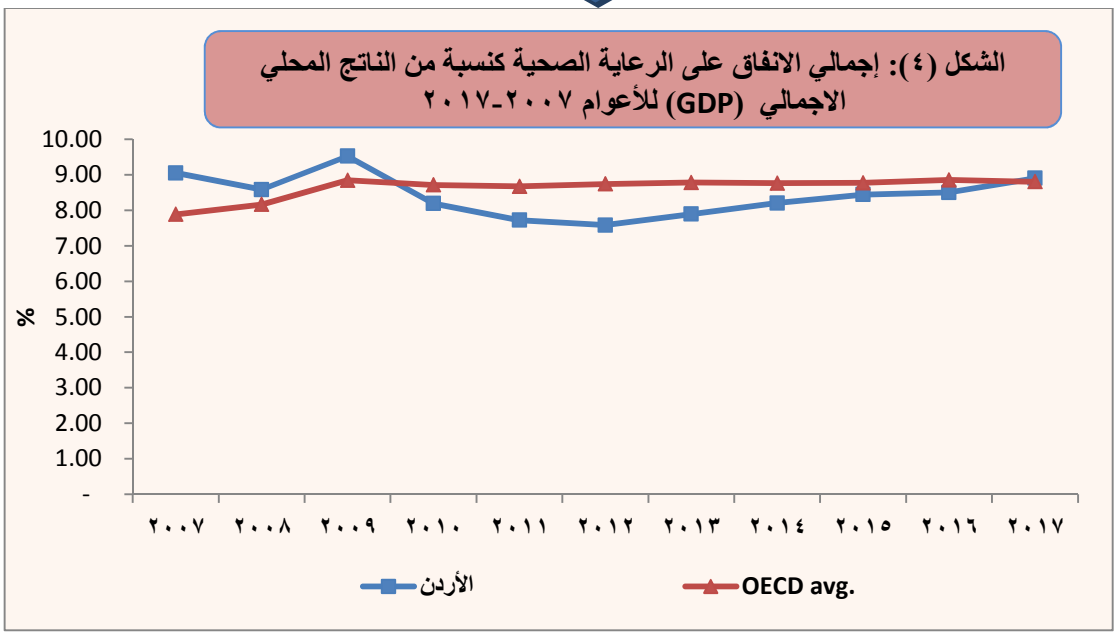

*المصدر: المجلس الصحي العالي_نشرات الحسابات الوطنية الصحية ٢٠٠٧-٢٠١٧.

أما الانفاق على الأدوية والتي تشكل ربع الفاتورة الصحية تقريباً فيُلاحظ من الشكل رقم (٥) بأن حصة الانفاق الصحي للقطاع العام أقل منه للقطاع الخاص، وبأن نسبة الانفاق على الادوية للقطاع العام من اجمالي الانفاق الصحي قد انخفضت بشكل تدريجي على مدار الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ ، ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق ممارسة الشراء بطرح عطاءات موحدة للأدوية من خلال تطبيق اقتصاديات شراء الكميات الكبيرة بشكل تدريجي منذ عام ٢٠٠٧، كما يُلاحظ من الشكل رقم (٥) بأن نسبة الانفاق على الأدوية للقطاع العام قد انخفضت بشكل مفاجئ في عام ٢٠٠٩ حيث بدأت الدائرة بطرح عطاءاتها بشكل موحد لجميع المجموعات الدوائية كما تم ذكره سالفاً، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت حوالي ٢٣% في عام ٢٠١٧. بالرغم من زيادة حجم الطلب على شراء الأدوية والذي سيتم توضيحه لاحقاً.

الشكل (٥): إجمالي الانفاق على الدواء من مجمل الانفاق الصحي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧

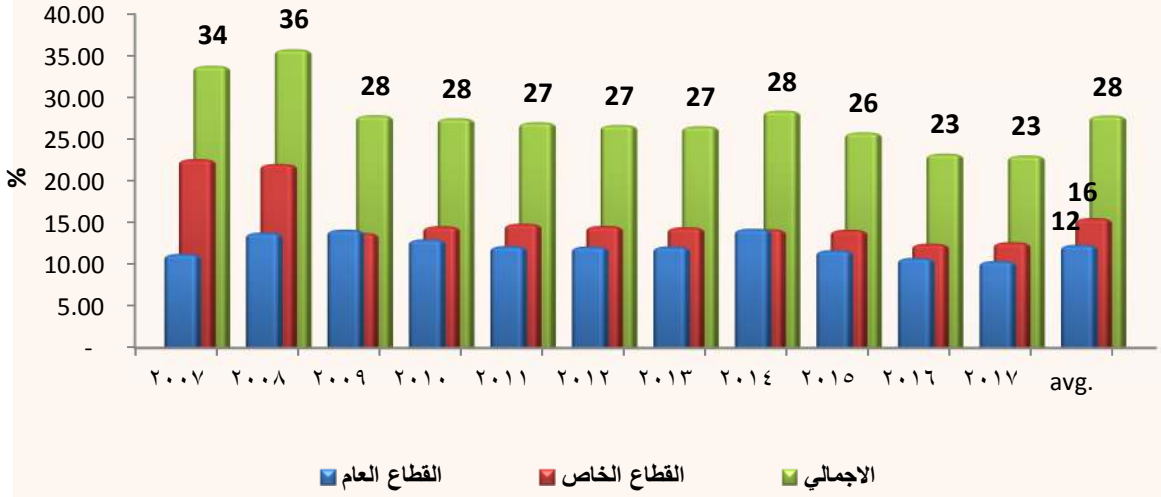

*المصدر: المجلس الصحي العالي_نشرات الحسابات الوطنية الصحية ٢٠٠٧-٢٠١٧.

سوق الدواء ودوره في الاقتصاد الأردني

يلعب القطاع الدوائي دوراً محورياً في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الأردن، لما لهذا القطاع من مدخلات ومخرجات تعود بالنفع العام على الاقتصاد الوطني، ويعتبر الأردن من الدول المُصدّرة للأدوية أكثر مما يستورد بخلاف غالبية البلدان المجاورة، وتعتبر صناعة الدواء من أقدم الصناعات التي اشتهر بها الأردن ومن أهمها، إذ بلغت قيمة منتجات هذا القطاع في عام ٢٠١٧ (مجموع الانتاج القائم) حوالي (١.١٥٩) مليار دينار أردني (المسح الصناعي ٢٠١٧/ دائرة الاحصاءات العامة).

وقد حققت هذه الصناعة من خلال منتجاتها انتشاراً واسعاً على مستوى العالم لما اتسمت به من جودة وتنافسية عالمية، إذ احتلت الصادرات الوطنية من المنتجات ومستحضرات الصيدلة خلال العشر أشهر الأولى من عام ٢٠١٩ المرتبة **الثانية** بعد صادرات الألبسة وتوابعها، (الشكل رقم ٦).

ويُصدّر الاردن من هذا القطاع الى اكثر من ٧٥ سوقاً في العالم بحجم صناعة الدواء صادرات بلغ ٣٦٢ مليون دينار اردني خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩ وبواقع (٧٩) دولة بين عربية وأجنبية وعلى رأسها: السعودية، العراق، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات العربية المتحدة، (الشكل رقم (٧)، (المصدر: بيانات التجارة الخارجية ٢٠١٩/ دائرة الاحصاءات العامة).

الشكل رقم (٦): التوزيع النسبي لمجمل قيمة الصادرات الوطنية حسب تصنيفها خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩

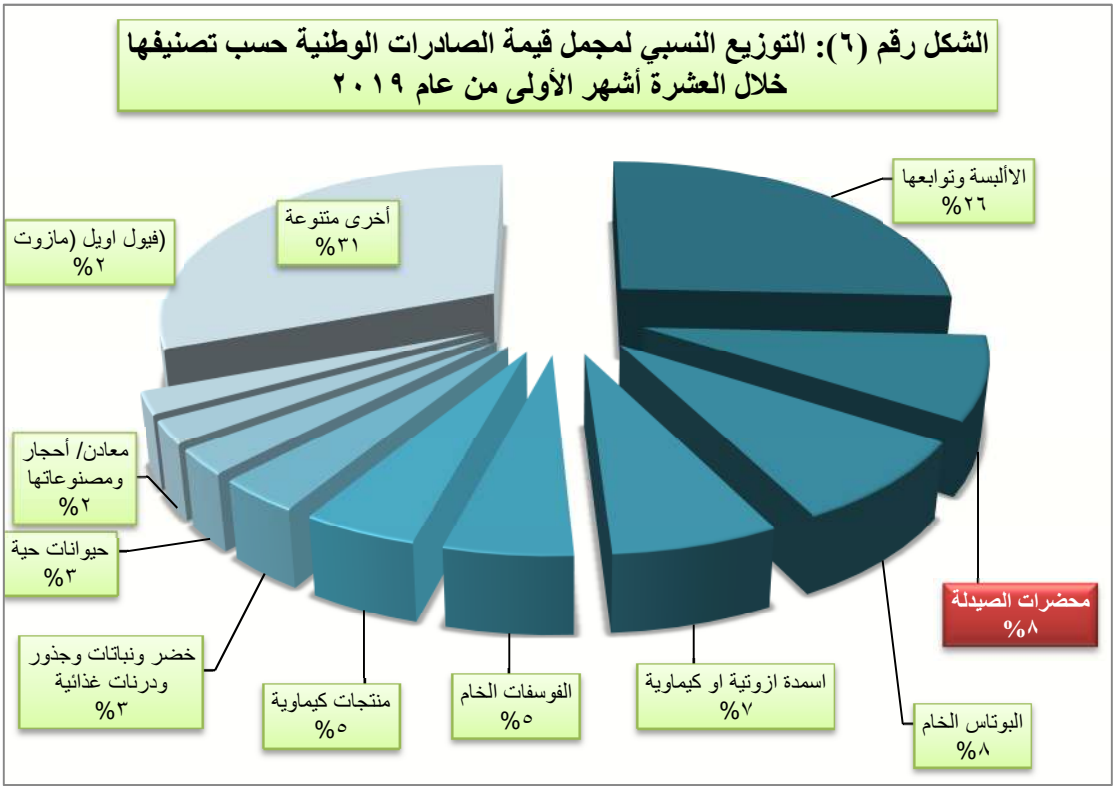

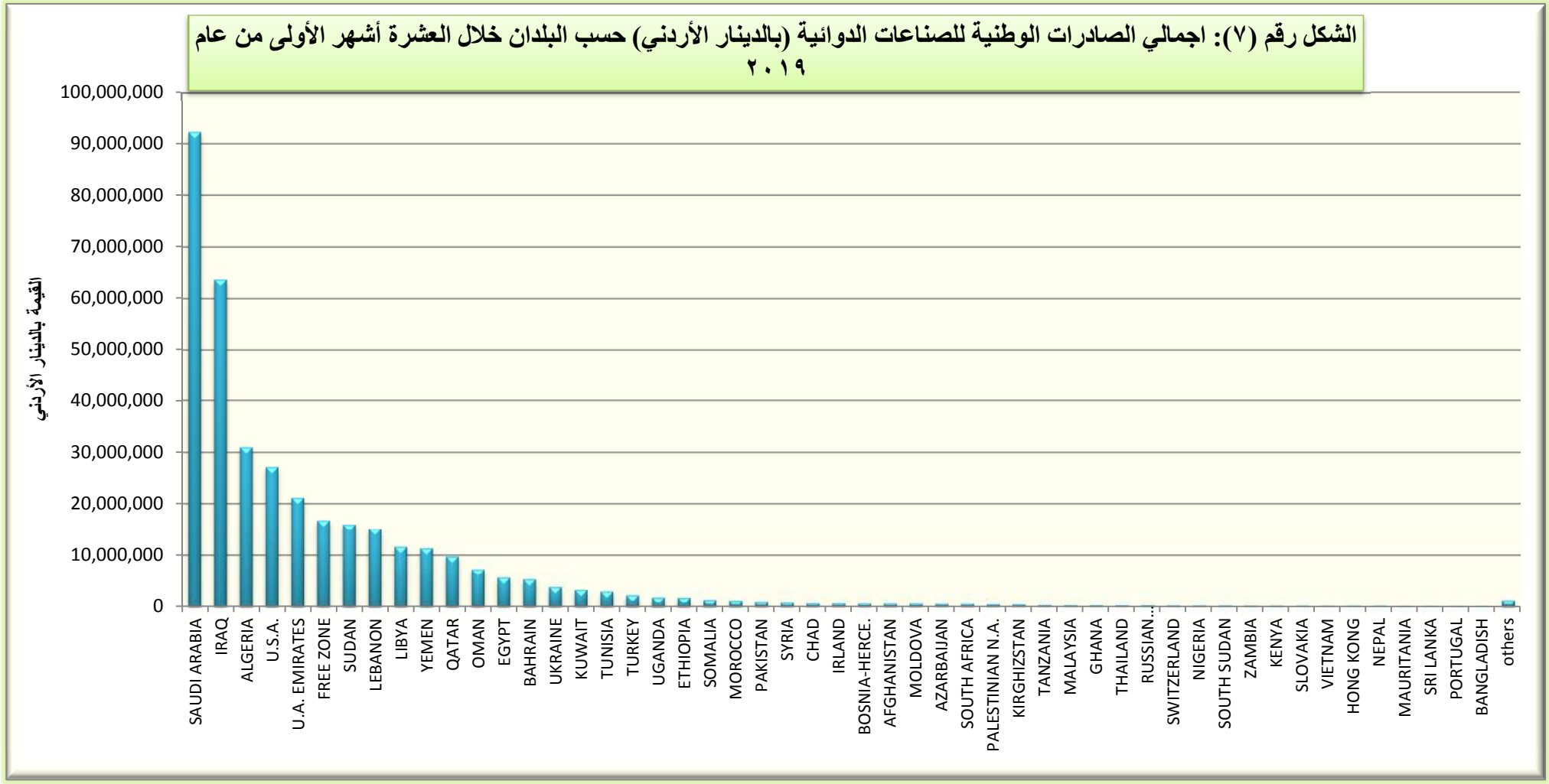

Others include: ISRAEL, TAIWAN, GERMANY, MANGOLIA, FRANCE, BURKINA FASO, ITALY, CROATIA, CAMIROON, RWANDA, PHILIPPINES, CANADA, DJIBOUT, INDIA, SOUTH KOREA, IVORY COAST, DOMINICAN, ROMANIA, MAURITIUS, LTWANIA, CONGO, GREECE, U.K., SINGAPORE, CHINA, NEW ZEALAND, AUSTRIA, and CYPRUS.

وعلى غرار عملية التصدير وما تحققه من فوائد كثيرة ومتعددة أهمها توفير العملات الصعبة والتشجيع على زيادة الإنتاج، و خلق فرص عمل وتقليل نسب البطالة، فإن عملية الإستيراد أيضاً تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني من خلال الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تفرض على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية تعد أحد أهم تلك الضرائب. وبالرغم من أن حجم المستوردات من المنتجات الدوائية والصيدلية أقل منها للصادرات الوطنية؛ إلا أن حجم الاستيراد ليس بالقليل أيضاً لهذه المنتجات حيث بلغت قيمتها خلال العشرة أشهر الاولى من عام ٢٠١٩ ما مجموعه (٣٠٦) مليون دينار أردني، إذ يستورد الأردن المنتجات الدوائية والصيدلية من مجموعة دول بلغ عددها (٧٢) دولة في عام ٢٠١٩، ومن أبرزها: المانيا، أمريكا، فرنسا، ايطاليا، فرنسا، سويسرا، المملكة المتحدة، بلجيكا، وأخرى. (الشكل رقم (٨)).

الشكل رقم (٨): التوزيع النسبي للمستوردات الأردنية من المنتجات لدوائية والصيدلية حسب البلدان خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩

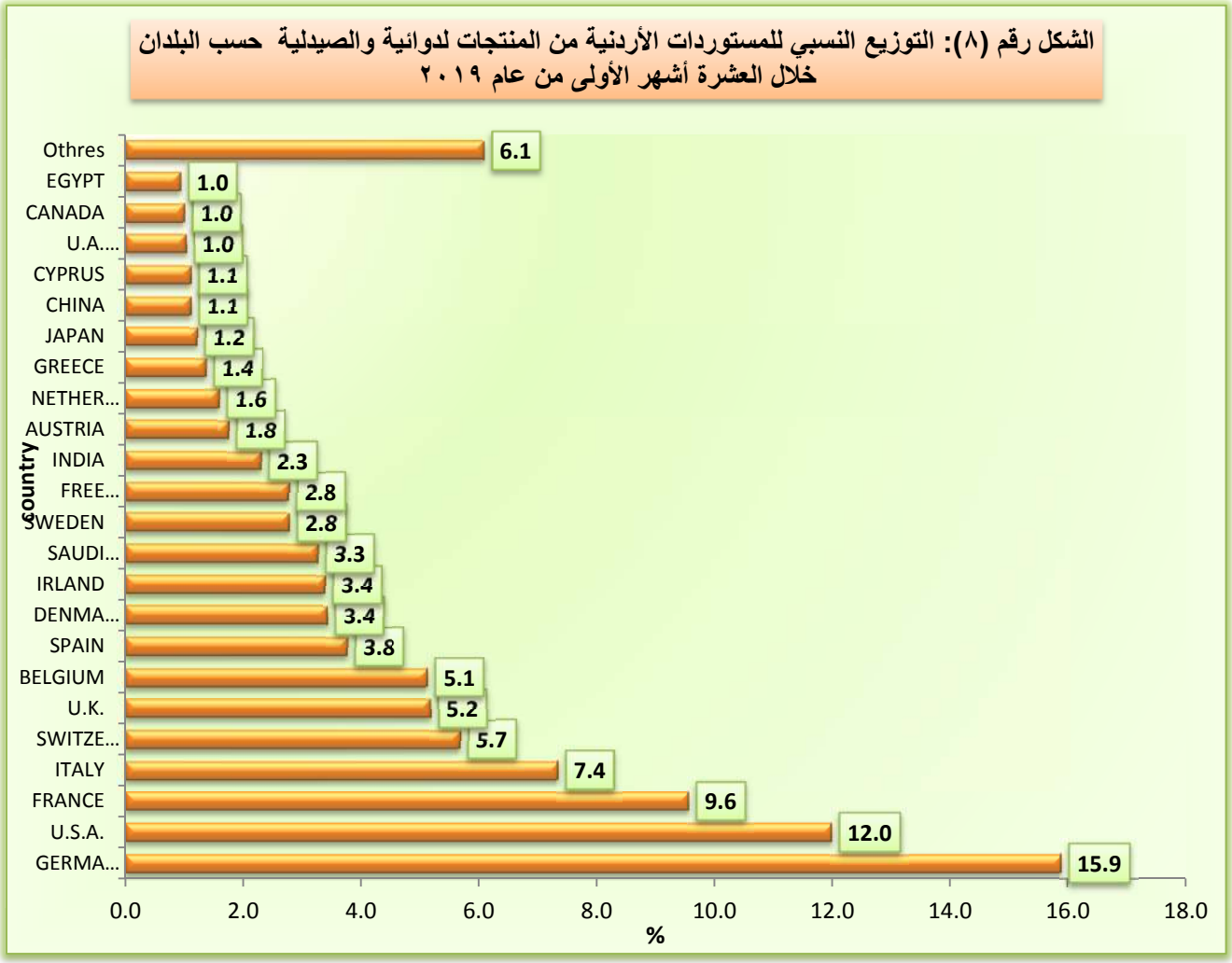

Others include: AUSTRALIA, TURKEY, PORTUGAL, MEXICO, LEBANON, OMAN, SINGAPORE, ARGENTINA, FINLAND, SOUTH KOREA, TAIWAN, BULGARIA, HUNGARY, POLAND, CROATIA, BRAZIL, TUNISIA, SLOVENIA, DOMINICAN, URUGUAY, PALESTINIAN N.A., SYRIA, CZECHO, MALAYSIA , KUWAIT, NORWAY, RUSSIAN FEDERATION, EL SALVADOR, THAILAND, ALGERIA, CHILE, ROMANIA, MACEDONIA, NEW ZEALAND, VIETNAM, SOUTH AFRICA, MOROCCO, PAKISTAN, BANGLADISH, PERU, IRAN, BELORUSSIA, LTWANIA, COLOMBIA, LUXEMBURG, LATVIA, UKRAINE, MALTA, QATAR.

ويبين الجدول التالي رقم (١) اجمالي الصادرات الوطنية والمستوردات للمنتجات الدوائية والصيدلية على مدار الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٩/١٠.

الجدول رقم (١): حجم الصادرات الوطنية والمستوردات من المنتجات الصيدلية والدوائية (محضرات الصيدلة*) خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٩

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات
2007	298,738,451	227,020,317
2008	352,823,055	295,573,649
2009	333,963,745	286,468,165
2010	421,749,270	314,108,524
2011	353,988,819	344,892,298
2012	381,909,428	349,726,190
2013	437,814,651	352,351,676
2014	423,676,029	365,121,883
2015	398,805,887	385,344,310
2016	467,675,090	418,595,831
2017	446,923,126	395,731,072
2018	446,626,221	411,636,636
2019**	347,594,200	306,193,300

*** HS code = 30**

**** النتائج أولية لغاية شهر ١٠ من العام ٢٠١٩/ دائرة الاحصاءات العامة**

ومن خلال تحليل نتائج إجمالي المستوردات الأردنية من السلع على مدار اربعة اعوام (٢٠١٥-٢٠١٨) وما تشكله المنتجات الدوائية والصيدلية منها، يتبين لنا أن نسبة الأخيرة لا تتجاوز ٣% بمعدل سنوي (٢.٨%) بحسب الجدول رقم (٢)، ولو تم ضرب هذه النسبة بمعدلها السنوي بمجموع الايرادات الضريبية المتأتية على المستوردات خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨ والبالغة قيمتها (4.066.753) مليار دينار أردني، سيكون الايراد المقدّر من مستوردات المنتجات الدوائية حوالي (1.2) مليار دينار أردني، الجدول قم (٣).

الجدول رقم (٢): نسبة قيمة المستوردات للمنتجات الصيدلية والدوائية من اجمالي المستوردات الأردنية خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨

السنة	قيمة المستوردات الاجمالية	قيمة مستوردات المنتجات الدوائية والصيدلية	النسبة المئوية
2015	14,537,182,000	385,344,310	2.7
2016	13,720,374,000	418,595,831	3.1
2017	14,553,720,000	395,731,072	2.7
2018	14,420,027,000	411,636,636	2.9

الجدول رقم (٣): ايرادات الضريبة العامة على المبيعات حسب القطاعات الرئيسية على مدار الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار
الضريبة على المستوردات	١,٠٣٢,١٠٧	١,٠٢٤,٢٦٢	١,٠٣٨,٠٣٨	٩٧٢,٣٤٦
قطاع الصناعة	٨٢٧,٠١٦	٨٥٨,٤١٣	٩٧٦,٩٠٠	١,٠٨٩,٨٠١
قطاع الخدمات	٤٣٧,٧١٨	٤٧٩,٦٣٢	٤٦٥,٥٥٩	٥٠٦,٤٣٧
القطاع التجاري	٤٨٥,٥٢٦	٥٢١,٥٩٢	٥١٧,٢٨٨	٦١٦,٠٣٤
المجموع	٢,٧٨٢,٣٦٧	٢,٨٨٣,٨٩٩	٢,٩٩٧,٧٨٥	٣,١٨٤,٦١٨

المصدر: التقرير السنوي ٢٠١٨/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في ايرادات الضريبة العامة على المبيعات خلال عام ٢٠١٨

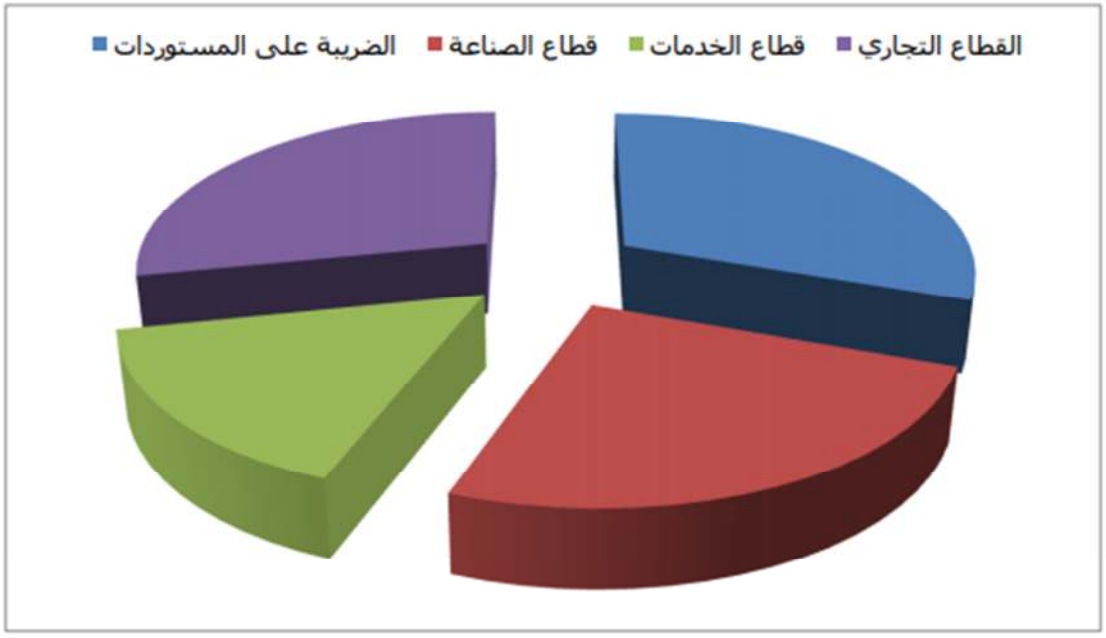

شركات ومستودعات الأدوية في الأردن

بلغ عدد الشركات المختصة بصناعة وتجارة المنتجات والمستحضرات والمستلزمات الطبية والكيماوية ومنها المنتجات الدوائية في الاردن قرابة الـ (١٠٠٠) شركة مسجلة لغاية نهاية عام ٢٠١٩، أما عدد الشركات المصنعة للمنتجات والمستحضرات الدوائية على اختلاف أنواعها أدوية بشرية/ بيطرية/ تجميلية/....الخ فقد وصل عددها إلى حوالي ٥٥ شركة مسجلة، منها **٢٠ شركة مختصة بصناعة الأدوية على وجه التحديد**، جدول رقم (٤). أما عدد الشركات المختصة بتجارة المنتجات والمستحضرات الدوائية قرابة الأدوية في الأردن فقد وصلت قرابة الـ ١٣٥ شركة ومستودع أدوية ((Drug Stores/ Pharmacy Chain (الجدول قم (٥)). وأما عدد الصيدليات فيُلاحظ من الشكل رقم (٩) بأنه قد ازداد عددها تدريجياً خلال خمسة أعوام.

الجدول رقم (٤): قائمة بأسماء الشركات المصنعة للأدوية في الأردن، ٢٠١٩

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
.١	شركة أدوية الحكمة	.٢	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية
.٣	الشركة الدوليه للصناعات الدوائية	.٤	شركة الحياة للصناعات الدوائية
.٥	شركة الرام للصناعات الدوائيه	.٦	شركة التقدم للصناعات الدوائية
.٧	الشركة العربية لصناعة الأدوية المساهمة المحدودة	.٨	شركة فيلادلفيا لصناعة الأدوية
.٩	الشركة الأردنية السويدية للمنتجات الطبية والتعقيم	.١٠	شركة الجديد للصناعات الدوائيه
.١١	شركة إم إس فارما	.١٢	شركة سنا لصناعة الادوية
.١٣	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المساهمة المحدودة	.١٤	شركة نهر الأردن للصناعات الدوائية
.١٥	شركة عمان للصناعات الدوائية	.١٦	الشركة الأردنية لانتاج الأدوية
.١٧	الشركة المتحدة لصناعة الأدوية / MS pharma	.١٨	شركة بيلا للصناعات الدوائية
.١٩	شركة سافي (savvy) لصناعة الادوية	.٢٠	شركة رِتاج للصناعات الدوائية

*المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

الشكل رقم (٩): عدد الصيدليات في الأردن خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨

*المصدر: وزارة الصحة/ دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٨

مشتريات الأدوية في القطاع الحكومي

تُشكِّل مشتريات الأدوية من مجمل مشتريات القطاع العام من اللوازم ما نسبته حوالي ٦٠%، ويشكل الانفاق على الأدوية تحدي كبير أمام الحكومة الاردنية نظراً لارتفاعه المستمر عاماً تلو الآخر، إذ بلغت قيمة مشتريات الأدوية في عام ٢٠١٨ ما يقارب (١٣٥) مليون دينار أردني، فيما قيمة عطاءات عام ٢٠١٩ الأولية ما مجموعه (١٢١) مليون دينار، والتي من الممكن أن تصل إلى (١٣٠) مليون دينار بعد طلب الكميات الاضافية من قبل الجهات المشاركة.

إلا أنه وبالرغم من ارتفاع حجم الانفاق على الادوية في القطاع العام نتيجة زيادة الطلب من حيث الاصناف والكميات على الادوية من ناحية، وارتفاع أسعار بعض الاصناف العلاجية لعدة عوامل مرتبطة بتسعير الأدوية من ناحية أخرى، إلا أن تطبيق آلية طرح عطاءات الأدوية بشكل موحد بين مؤسسات القطاع الصحي العام قد أدت إلى العديد الآثار الايجابية الحقيقية والملموسة في القطاع العام، ومن أبرز هذه الآثار تأمين احتياجات القطاع الصحي العام من احتياجاته الدوائية بنسبة لا تقل عن ٩٠% ضمن وقت محدد يضمن تدفق توريد الادوية بشكل مشترك بين مؤسسات هذا القطاع، وضمن مواصفات موحدة تتيح للمواطن الأردني الحصول على أدويته أينما كان في مؤسسات القطاع الصحي العام، أما الأثر الآخر يكمن في تحقيق وفورات ذات جدوى اقتصادية حقيقية على الخزينة العامة تبلورت في أكثر من صورة وعلى النحو التالي:

١. ضبط وخفض التكاليف في عمليات الشراء (Cost Reduction).
٢. خفض الأسعار (Competitive Prices) .
٣. تحصيل ايرادات من خلال بيع دعوات العطاءات (Gain Revenues).
٤. المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات المحلية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على المشاركة في العطاءات (Economic Recovery).
٥. فوائد غير مباشرة على الأردن من حيث المؤشرات في التنافسية العالمية (Global Competitiveness Indicators).

كميات شراء الادوية وأثرها على الأسعار في المشتريات الحكومية والوفورات الاقتصادية المباشرة على الاقتصاد الوطني على مدار الأعوام ٢٠١١-٢٠١٩

لغايات دراسة التغير في الكميات المشتراة وأثرها على تحقيق وفورات سعرية في عطاءات شراء الادوية، فقد تم تحليل بيانات عطاءات مشتريات الأدوية التي تمت من قبل دائرة المشتريات الحكومية (دائرة الشراء الموحد سابقاً) خلال الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠١٩)، ونظراً لضخامة حجم بيانات الشراء فقد تقسيم البيانات على ثلاث فترات زمنية بما يسهل قراءة البيانات، ويحافظ على استقرارها نوعاً وهي (٢٠١١-٢٠١٣) و (٢٠١٤-٢٠١٦) و (٢٠١٧-٢٠١٩)، وبالرغم من وجود قاعدة بيانات كاملة لعطاءات مشتريات الادوية منذ عام ٢٠٠٧؛ إلا أنه تحديد نقطة الزمن المرجعية ابتداءً من عام ٢٠١١ لعدة أسباب وهي:

١. أن الدائرة بدأت بطرح عطاءات الأدوية على نحو تدريجي بدءًا من ٣ مجموعات علاجية في عام ٢٠٠٧ وصولاً كافة المجموعات العلاجية في عام ٢٠٠٩ وذلك بناءً على قرار مجلس ادارة الشراء الموحد آنذاك.

٢. لم يتم ادراج بيانات العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ إذ لم يكن الشراء لكافة الجهات المشاركة حالياً، حيث دخل مستشفى الأمير حمزة ضمن عطاءات الشراء الموحد للأدوية في عام ٢٠١٠، وشهدت بيانات وزارة الصحة في تلك الفترة عدم وجود ثبات نوعي في قراءات مشترياتها من الأدوية نتيجة عطاء H1N1، والذي بلغت قيمته حوالي ١٠ مليون دينار تم استبدالها بعدة مواد أخرى.

٣. بلغ عدد الجهات المُشترى لها خلال الفترتين الأولى والثانية ستة جهات وهي (وزارة الصحة، مستشفى الجامعة الأردنية، مستشفى الأمير حمزة، مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي، مركز الحسين للسرطان، الخدمات الطبية الملكية) وانضمت جامعة مؤتة إلى منظمة العطاءات الموحد في عام ٢٠١٨، إلا أنها حصلت على احتياجاتها الدوائية على شكل كميات اضافية من عطاءات عام ٢٠١٧، لذلك سنجد أن عدد الجهات المشاركة خلال الفترة الثالثة هو ٧ جهات، وهذا يتوافق مع منطقية ومصداقية تحليل البيانات.

أولاً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الأولى (٢٠١١-٢٠١٣):

اظهرت نتائج تحليل البيانات لعطاءات الأدوية اختلافاً نسبياً في عدد المواد التي تم شراؤها بالاسم العلمي لصالح جهات الشراء على مدار الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) حيث بلغ عدد المواد المشتراة (٨٢٥، ٨٣٣، ٧٧٩) مادة على التوالي، ولتحييد تأثر الكميات بعدد المواد، تم اجراء التحليل على المواد التي استمر شراؤها بشكل سنوي على مدار الأعوام الثلاثة ضمن هذه الفترة والتي بلغ عددها (٦١٥) مادة (ملحق رقم (١)).

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن نسبة الانخفاض في الأسعار المتحققة من عطاءات شراء الأدوية قد تجاوزت الـ ٥٠% من مجمل المواد المشتراة خلال الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و٢٠١٣، ففي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بلغت نسبة المواد (الأدوية) التي انخفضت أسعارها الشرائية (٥٣%) فيما حافظت (١٥%) من المواد على أسعارها، أما التي ازداد سعرها فلم تتجاوز (٣٢%)، ومن حيث استجابة الاسعار بالانخفاض نتيجة الزيادة في الكميات فقد بلغت نسبة المواد ضمن هذه الحالة (٥٣%) وحققت وفراً مباشراً على الخزينة بلغ قدره حوالي **مليون ونصف دينار أردني** (الجدول رقم ٥).

أما في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ فكانت درجة تأثر السعر بالكميات ضمنها أعلى مما كان عليه بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، إذ ارتفع مؤشر مقياس المرونة السعرية إلى (٦.٩)، وقد بلغت نسبة المواد (الأدوية) التي انخفضت أسعارها الشرائية ما مقدارها (٤٣%) فيما حافظت (١٨%) من المواد على أسعارها، أما التي ازداد سعرها فوصلت إلى (٣٨%)، ومن حيث استجابة الاسعار بالانخفاض نتيجة الزيادة في الكميات فقد بلغت نسبة المواد ضمن هذه الحالة (٤٥%) وحققت وفراً مباشراً على الخزينة بلغ قدره حوالي **مليون دينار أردني**. (جدول رقم ٥).

وقد أثبتت نتائج التحليل وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية لمتغير السعر النهائي للأدوية التي تم شراؤها ووتأثير واضح للكميات ومقدار التغير الذي حصل فيها، ويؤكد ذلك تحليل المُرونة السعرية للطلب أو الشراء نتيجة التغير في الكميات (Price Elasticity of Demand PED) وهو مقياس اقتصادي يُستخدم لقياس العلاقة بين التغير في الكمية المطلوبة لسلع محددة والتغير في سعرها ويُعّبر عنها بالمعادلة الرياضية $(PE = \%\Delta Q \div \%\Delta P)$، وكلما كان هذا المقياس أكبر من واحد صحيح دلّ على استجابة أعلى وتأثير أكبر للكميات على السعر (شراء أو طلب مرن)، أما إن قلّ عن واحد صحيح فذلك يعني أن التغييرات في السعر لها تأثير بسيط نسبيًا على كمية السلعة المطلوبة، وعلى ضوء ما تقدّم بينت نتائج التحليل أن مقياس المرونة السعرية خلال هذه الفترة تجاوز الواحد صحيح باختلافات بين كل من عامي ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣ موضحة في الجدول رقم (٦). وبالرغم من تباين وايجابية مخرجات مقياس المرونة السعرية

خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في ظل وجود تغيرات لا يمكن التنبؤ بها من حيث الكميات والأسعار؛ إلا أن دائرة المشتريات الحكومية استطاعت تحقيق وفر حقيقي مباشر على الخزينة العامة بمبلغ إجمالي بلغ حوالي ثلاثة ملايين ونصف دينار أردني خلال الفترة الزمنية ٢٠١١-٢٠١٣، الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٥): التكرار والنسب المئوية لحالات التغير في السعر وعلاقتها بالتغير في الكميات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

السنوات	السعر / الكمية	حـــالات التغيـــــــر							
		انخفاض		ثبات		زيادة		المجموع	
٢٠١٢-٢٠١١	انخفاض	148	%45	44	%49	102	%52	294	%48
	ثبات	5	%2	4	%4	4	%2	13	%2
	زيادة	**175**	**%53**	42	%47	91	%46	308	%50
	المجموع	**328**	**%53**	**90**	**%15**	**197**	**%32**	**615**	**%100**
٢٠١٣-٢٠١٢	انخفاض	136	%51	63	%56	109	%46	308	%50
	ثبات	10	%4	3	%3	11	%5	24	%4
	زيادة	121	%45	47	%42	115	%49	283	%46
	المجموع	**267**	**%43**	**113**	**%18**	**235**	**%38**	**615**	**%100**

الجدول رقم (٦): الأثر المالي لتغير الكميات على الأسعار ومقياس المرونة السعرية للأدوية المشتراة في عطاءات المشتريات الحكومية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

السنوات	السعر / الكمية	قيمة الوفورات حسب حالة التغير (Total Savings)				مقياس المرونة السعرية (PED)
		انخفاض	ثبات	زيادة	المجموع	
٢٠١٢-٢٠١١	انخفاض	1,115,033-	-	1,425,673	310,640	0.953
	ثبات	-	-	-	-	
	زيادة	**1,533,874**	-	329,813-	1,204,061	
	المجموع	418,841	-	1,095,860	**1,514,701**	
٢٠١٣-٢٠١٢	انخفاض	660,437-	-	505,821	154,616-	6.599
	ثبات	-	-	-	-	
	زيادة	**2,377,780**	-	330,316-	2,047,463	
	المجموع	1,717,343	-	175,504	**1,892,847**	
(٢٠١٣-٢٠١١)		**3,407,548 (JOD)**				----

ثانياً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٦):

اظهرت نتائج تحليل البيانات لعطاءات الأدوية اختلافاً نسبياً في عدد المواد التي تم شراؤها بالاسم العلمي لصالح جهات الشراء على مدار الأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) حيث بلغ عدد المواد المشتراة (٨٨٥، ٨٧٣، ٩٠٢) مادة على التوالي، ولتحييد تأثر الكميات بعدد المواد، تم اجراء التحليل على المواد التي استمر شراؤها بشكل سنوي على مدار الأعوام الثلاثة ضمن هذه الفترة، والتي بلغ عددها (٧٥١) مادة (ملحق رقم (٢)).

ويبين الجدول رقم (٧) أن نسبة الانخفاض في الأسعار المتحققة من عطاءات شراء الأدوية قد بلغت حوالي (٥٣%) بالمعدل العام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، ففي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغت نسبة المواد (الأدوية) التي انخفضت أسعارها الشرائية (٥٢%) فيما حافظت (١٥%) من المواد على أسعارها، أما التي ازداد سعرها فلم تتجاوز (٣٣%). ومن حيث استجابة الاسعار بالانخفاض نتيجة الزيادة في الكميات فقد بلغت نسبة المواد ضمن هذه الحالة (٦٣%) وحققت وفراً مباشراً على الخزينة بلغ قدره حوالي **(٢.٤) مليون دينار أردني**. (الجداول رقم (٧) و(٨)).

أما خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، فقد ارتفعت نسبة استجابة الكميات للأسعار، إذ بلغ مقياس المرونة السعرية (٢.٨)، في حين أنه كان (٢.٦) خلال الفترة السابقة، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع نسبة المواد التي انخفض سعرها إلى (٥٤%)، بالمقابل انخفضت نسبة المواد التي زاد سعرها إلى ما نسبته (٢٤%)، وأما التي ثبت سعرها فلم تتجاوز (٢٢%). وبالنظر إلى الوفر المتحقق والمتأتّي من انخفاض الأسعار نتيجة زيادة الكميات خلال هذه الفترة، فقد بلغ مجموع الوفر المباشر ما مجموعه حوالي **(١.٦) مليون دينار أردني**. (الجداول رقم (٧) و(٨)).

وبالرغم من تباين وايجابية مخرجات مقياس المرونة السعرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في ظل وجود تغيرات لا يمكن التنبؤ بها من حيث الكميات والأسعار؛ إلا أن دائرة المشتريات الحكومية استطاعت تحقيق **وفر حقيقي مباشر على الخزينة العامة بمبلغ إجمالي بلغ حوالي (٣.٤) مليون دينار أردني خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١٦)**، الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٧): التكرار والنسب المئوية لحالات التغير في السعر وعلاقتها بالتغير في الكميات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

السنوات	السعر / الكمية	حالات التغير							
		انخفاض		ثبات		زيادة		المجموع	
٢٠١٤-٢٠١٥	انخفاض	140	36%	42	37%	113	45%	295	39%

	ثبات	5	1%	2	2%	2	1%	9	1%
	زيادة	243	63%	135	61%	69	54%	447	60%
	المجموع	**388**	**52%**	**250**	**15%**	**113**	**33%**	**751**	**100%**
٢٠١٦-٢٠١٥	انخفاض	175	43%	91	50%	84	51%	350	47%
	ثبات	7	2%	4	2%	4	2%	15	2%
	زيادة	221	55%	85	48%	80	47%	386	51%
	المجموع	**403**	**54%**	**180**	**22%**	**168**	**24%**	**751**	**100%**

الجدول رقم (٨): الأثر المالي لتغير الكميات على الأسعار ومقياس المرونة السعرية للأدوية المشتراة في عطاءات المشتريات الحكومية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

السنوات	السعر / الكمية	قيمة الوفورات حسب حالة التغير (Total Savings)				مقياس المرونة السعرية (PED)
		انخفاض	ثبات	زيادة	المجموع	
٢٠١٥-٢٠١٤	انخفاض	-1,020,171	-	936,886	-83,285	2.569
	ثبات	-	-	-	-	
	زيادة	**2,395,681**	-	-473,481	1,922,200	
	المجموع	1,375,510	-	463,405	**1,838,915**	
٢٠١٦-٢٠١٥	انخفاض	-1,022,051	0	506,403	-515,648	2.807
	ثبات	0	0	0	0	
	زيادة	**1,648,763**	0	-257,512	1,391,250	
	المجموع	626,712	0	248,890	**875,602**	
(٢٠١٦-٢٠١٤)		**2,714,517 (JOD)**				----

ثالثاً: نتائج تحليل أرقام مشتريات الأدوية خلال الفترة الثالثة (٢٠١٧-٢٠١٩):

أيضاً أظهرت نتائج تحليل البيانات لعطاءات الأدوية اختلافاً نسبياً في عدد المواد التي تم شراؤها بالاسم العلمي لصالح جهات الشراء على مدار الأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) حيث بلغ عدد المواد المشتراة (٨٣٤، ٨٨١، ٨٤٥) مادة على التوالي، ولتحييد تأثر الكميات بعدد المواد، تم اجراء التحليل على المواد التي استمر شراؤها بشكل سنوي على مدار الأعوام الثلاثة ضمن هذه الفترة، والتي بلغ عددها (٧١١) مادة (ملحق رقم (٣)).

ويبين الجدول رقم (٩) أن نسبة الانخفاض في الأسعار المتحققة من عطاءات شراء الأدوية قد بلغت حوالي (٥٢%) بالمعدل العام خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ففي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بلغت نسبة المواد (الأدوية) التي انخفضت أسعارها الشرائية (٥٤%) فيما حافظت (١٩%) من المواد على أسعارها، أما التي ارتفع سعرها فلم تتجاوز (٢٧%). ومن حيث استجابة الاسعار بالانخفاض نتيجة الزيادة في الكميات فقد بلغت نسبة المواد ضمن هذه الحالة (٧٢%) وحققت وفراً مباشراً على الخزينة بلغ قدره حوالي (١.٥) مليون دينار أردني. (الجداول رقم (٩) و(١٠)).

أما خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فقد انخفض مقياس المرونة السعرية شيئاً بسيطاً من (٠.٩) إلى (٠.٧)، ومما يُلاحظ أن نسبة المواد التي انخفض سعرها خلال هذه الفترة قلّ عن الفترة التي سبقتها وبلغ (٥٠%)، بالمقابل ارتفعت نسبة المواد التي ارتفع سعرها في عام ٢٠١٩ إلى ما نسبته (٣١%)، وأما التي ثبت سعرها فقد حافظت على نسبة (١٩%) كما هي في الفترة الأولى. وبالنظر إلى الوفر المتحقق والمتأتّي من انخفاض الأسعار نتيجة زيادة الكميات خلال هذه الفترة (٢٠١٨-٢٠١٩)، فقد بلغ مجموع الوفر المباشر ما مجموعه حوالي (٣.٣) مليون دينار أردني، وهو أعلى رقم حققته الدائرة بين عامين متتاليين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩. (الجداول رقم (٩) و(١٠)).

وبالرغم من تباين وايجابية مخرجات مقياس المرونة السعرية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في ظل وجود تغيرات لا يمكن التنبؤ بها من حيث الكميات والأسعار؛ إلا أن دائرة المشتريات الحكومية استطاعت تحقيق **وفر حقيقي مباشر على الخزينة العامة بمبلغ إجمالي بلغ حوالي (٤.٣) مليون دينار أردني خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠١٩)**، الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (٩): التكرار والنسب المئوية لحالات التغير في السعر وعلاقتها بالتغير في الكميات خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

السنوات	السعر / الكمية	حالات التغير							
		انخفاض		ثبات		زيادة		المجموع	
٢٠١٨-٢٠١٧	انخفاض	105	27%	30	22%	76	40%	211	30%
	ثبات	2	1%	1	1%	3	2%	6	1%
	زيادة	276	72%	105	77%	113	59%	494	69%
	المجموع	**383**	**54%**	136	19%	192	27%	**711**	**100%**
٢٠١٩-٢٠١٨	انخفاض	199	56%	89	66%	126	57%	414	58%
	ثبات	4	1%	10	7%	3	1%	17	2%
	زيادة	151	43%	35	26%	94	42%	280	39%
	المجموع	**354**	**50%**	134	19%	223	31%	**711**	**100%**

الجدول رقم (١٠): الأثر المالي لتغير الكميات على الأسعار ومقياس المرونة السعرية للأدوية المشتراة في عطاءات المشتريات الحكومية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

السنوات	السعر / الكمية	قيمة الوفورات حسب حالة التغير (Total Savings)				مقياس المرونة السعرية (PED)
		انخفاض	ثبات	زيادة	المجموع	
٢٠١٨-٢٠١٧	انخفاض	1,199,883-	-	1,315,687	115,804	0.895
	ثبات	-	-	-	-	
	زيادة	**1,490,213**	-	195,724-	1,294,489	
	المجموع	**290,330**	-	1,119,963	**1,410,293**	
٢٠١٩-٢٠١٨	انخفاض	1,779,658-	-	3,000,357	1,220,699	0.679
	ثبات	-	-	-	-	
	زيادة	**3,270,283**	-	1,568,730-	1,701,553	
	المجموع	**1,490,625**	-	1,431,627	**2,922,252**	
(٢٠١٩-٢٠١٧)		**4,332,545 (JOD)**				----

النتيجة العامة:

مجموع الوفورات الحقيقية المباشرة المنعكسة عن أسعار الادوية التي حققتها دائرة المشتريات الحكومية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ هي:

(10,454,610) دينار أردني، وبمعدل ٣ مليون دينار سنوي تقريباً.

رؤية المشتريات الحكومية في شراء الأدوية
(Vision Track Model)